مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الآداب والعلوم الإنسانية 1658-4295 : eissn : 1319-0989 issn.

دراسة العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي في شرق الأوسط وشمال أفريقيا
العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2000–2020)

نادر بن راشد العلياني
طالب باحث في سلك الدكتورة جامعة محمد الخامس الرباط
nader.alalyani1@gmail.com
زكرياء فيرانو
استاذ التعليم العالي جامعة محمد الخامس الرباط
Zakaria.firano@fsjes-agdal.um5.ac.ma

مقدمة

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من العلاقات المهمة والتي تلعب دوراً حيوياً في تحقيق التنمية المستدامة. إذ يسهم الاستثمار الصناعي في تعزيز البنية التحتية، توفير فرص العمل، وزيادة الإنتاجية الاقتصادية .

يعد التصنيع أحد العوامل الرئيسية الهامة للتنمية في معظم الاقتصاديات في العالم وفي تحقيق النمو الاقتصادي على وجه الخصوص. فالتنمية الصناعية تطلق العنان للديناميكية والأداء الاقتصادي التنافسي الذي يدر الدخل ويوظف العمالة، ويسهل التجارة الدولية ويزيد من كفاءة تخصيص الموارد، وبالتالي فهي محرك رئيسي للازدهار والتحالف ضد الفقر، وبدأت الثورات الصناعية وحفزت موجات مختلفة من التطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي منذ الثورة الصناعية الأولى (إبراهيم، 2023، ص.ص 125-126)[1].

ويعد الاستثمار عامل مهم في النمو الاقتصادي، فهو يحدد عملية إعادة المعالجة الموسعة، ومن الممكن تراكم رأس المال الاجتماعي بفضل الاستثمارات، وتساهم الاستثمارات في تحقيق إيرادات إضافية، وهو ما يتحدد بحالة النشاط الاقتصادي العام، وتؤثر التقلبات في الناتج على ديناميكيات الاستثمار على مدار دورات الأعمال، تمثل الاستثمارات واحدة من أهم الفئات الاقتصادية، وأحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي، ويتم تحديد الدور الرائد للاستثمار في التنمية الاقتصادية من خلال حقيقة أنه يؤدي إلى تراكم رأس المال العام، وتنفيذ الإنجازات العلمية والتكنولوجية، وبالتالي، يتم إنشاء إطار لتوسيع جدوى التصنيع في البلدان ونموها الاقتصادي (Menshikov et al., 2015, P. 259)[2].

كما أن الاستثمار الصناعي يؤدي إلى النهوض بالاقتصاد وتطويره، فالضمانات التي تتعلق بالاستثمار له دور كبير في الاستثمار الصناعي المحلي والأجنبي، والتي تتميز بالشفافية والنزاهة، ومعالجة الاستثمارية في مدى قصيرة تمتاز بالسرعة، لذا فمن الضروري إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط وفقًا للمعايير المعتمدة عالمًا ولكن في إطار تدابير حماية البيئة، والعمل على تحسين البنية التحتية للمناطق المهيئة وفقًا للمعايير الدولية والعالمية، وإنشاء مناطق صناعية تمتاز بالفعالية في النهوض الاقتصادي (بن حمادة وبن نصيب، 2024، ص.ص 927-928)[3].

ويحتل القطاع الصناعي مكانة استراتيجية هامة ضمن اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، ويحظى بمركز الصدارة في أولوياتها عند وضع خطط التنمية، حيث أن تطور هذا القطاع يدل على قوة وتطور الدولة، فالقطاع الصناعي قوى يجعل الاقتصاد أكثر مرونة على مواجهة التحديات والتقلبات الاقتصادية المحلية والدولية، لأن أهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع إنتاجية والمساهمة في زيادة الدخل الفردي والقومي، وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحسين الميزان التجاري، فلأهمية الاستثمار المباشر في تطوير القطاع الصناعي والاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق جذب

---

[1] إبراهيم، محمد عباس محمد علي. (2023). أثر نمو القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في مصر 1992-2020. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 53*(3)، 123-170.

[2] Menshikov, A. V., Kalabashkina, Y. V., & Zverev, S. A. (2015). Investment as a factor of economic growth. Mediterranean Journal os Social Sciences, 6.

[3] بن حمادة، حنان؛ بن نصيب، عبدالرحمن. (2024). ضمانات تفعيل الاستثمار الصناعي من خلال العقار الصناعي في ظل القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار. *مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 11*(2)، 910-931.

الاستثمارات الأجنبية من خلال إعادة صياغة الأنظمة والقوانين الداعمة له، وتقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي لتنويع اقتصادها وتحقيق أهدافها التنموية (مولوة ومزيود، 2020، ص. 252)[4].

فالنمو الاقتصادي المعتمد على الصناعة هو النشاط الأكثر أهمية في تحفيز النمو الاقتصادي، لما للقطاع الصناعي دور في النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة، والوصول إلى مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة وتقليص الفروقات المذهلة بين الشرائح المجتمعية والتي تنذر بخلق مجتمعات غير مستقرة خصوصًا عند الحديث عن هشاشة بني الإنتاج واستحواذ الأقلية على مجمل الثروة (القرشي، 2021، ص. 326)[5].

وإدراكًا لأهمية القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وإنشاء قاعدة صناعية متينة، وتسمح بتلبية حاجات المجتمع، ومن هنا أصبح تنشيط الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي من الأولويات للنهوض بالاقتصاد الوطني وخاصة مع تراجع العائدات النفطية (طالم وكافي، 2017، ص. 254)[6].

يعتبر القطاع الصناعي المحور الأساسي لأي خطة تنمية باعتباره قطاعًا قائدًا في الاقتصاد الوطني يتمتع بقيمة مضافة مرتفعة، حيث أن نمو القطاع الصناعي وارتفاع كفاءته من شأنه أن يؤدي إلى تكوين موارد متجددة للدخل القومي، وتسعى معظم الدول إلى توفير البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في مجال الصناعة، بهدف زيادة حجم الناتج الصناعي ورفع إنتاجيته من خلال إعادة صياغة الأنظمة والقوانين الداعمة له وتقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي (أحمد وعفيفي، 2017، 120)[7].

في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شهدت السنوات الأخيرة جهوداً متزايدة نحو تنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد المفرط على قطاع النفط والغاز. حيث تسعى هذه الدول لتنمية القطاعات الصناعية المختلفة مثل الصناعات التحويلية، البتروكيماويات، والتكنولوجيا المتقدمة، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

وفي الدراسة الحالية تم اختيار كل من دولة البحرين والمملكة العربية السعودية، كونهم ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا للتطبيق عليهم.

البحرين، باعتبارها من الدول الصغيرة الغنية بالنفط، قد أدركت أهمية التنويع الاقتصادي منذ وقت مبكر. ولذلك، قامت الحكومة البحرينية بتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات لوجستية. ويعتبر قطاع الألمنيوم من أبرز الأمثلة على نجاح البحرين في هذا المجال، حيث تعد شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) واحدة من أكبر مصادر الألمنيوم في العالم، هذا القطاع يسهم في توفير العديد من الوظائف وزيادة الصادرات، مما يعزز النمو الاقتصادي للبلاد.

في السعودية، تشكل رؤية 2030 خارطة طريق طموحة نحو تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. وقد تم تحديد الصناعة كواحدة من القطاعات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف، تتمثل تلك الجهود في تطوير البنية التحتية الصناعية مثل المدن الصناعية الضخمة كمشروع "مدينة الملك عبد الله الاقتصادية"، إلى جانب الاستثمار في مجالات البتروكيماويات، التعدين،

---

[4] مولوة، نراد؛ مزيود، إبراهيم. (2020). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاع الصناعي بالجزائر. *مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال*، *6*(2)، 251-271.

[5] القرشي، شيماء حاسن. (2021). القطاع الصناعي ودوره في نمو الاقتصاد الماليزي. *مجلة رماح للبحوث والدراسات*، (55)، 325-350.

[6] طالم، علي؛ كافي، فريدة. (2017). جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني: تسليط الضوء على الفترة 2002-2016. *مجلة منتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، (2)، 253-266.

[7] أحمد، هبة السيد محمد سيد؛ عفيفي، محمد صلاح يوسف. (2017). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة "1990-2014". *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية*، *11*(1)، 117-161.

والصناعات العسكرية. كل هذه الجهود تهدف إلى خلق فرص عمل جديدة، تعزيز الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

بناءً على ما سبق يوضح الباحث أن العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي علاقة تكاملية ومتبادلة، إذ يعزز الاستثمار الصناعي من تنمية البنية التحتية وتوفير فرص العمل، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وفي البحرين والسعودية، تتجلى هذه العلاقة بشكل واضح من خلال الجهود المستمرة لتنويع الاقتصاد وتعزيز القطاعات الصناعية المختلفة، وهذا ما سيتم توضيحه بمزيد من التفصيل في الجانب التطبيقي للدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة

رغم إدراك أهمية الاستثمار الصناعي في دفع عجلة النمو الاقتصادي، إلا أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تحديات في تحقيق التوازن بين هذين المتغيرين، مما يثير التساؤلات حول مدى فعالية الاستثمار الصناعي في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدام. وقد لاحظ الباحث وجود فجوة في الدراسات التطبيقية التي تبحث هذه العلاقة باستخدام بيانات حديثة وبأسلوب قياسي تطبيقي على دول المنطقة، مما يستدعي دراسة علمية لتحديد اتجاه وطبيعة العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي في دول مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
2. قياس أثر الاستثمار الصناعي على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل: الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، معدل التضخم، تكوين رأس المال الثابت، والصادرات الصناعية.
3. تحليل دور النظام المالي كوسيط محتمل في تعزيز العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي.
4. تقديم توصيات مبنية على النتائج لدعم سياسات الاستثمار الصناعي والنمو في الدول المدروسة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

- سد الفجوة المعرفية في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بدور الاستثمار الصناعي في النمو الاقتصادي في المنطقة.
- تقديم نموذج تطبيقي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية من البحرين والسعودية، وهو ما يساعد في صياغة سياسات اقتصادية أكثر دقة.
- إبراز دور النظام المالي في تعزيز فعالية الاستثمار الصناعي، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي.
- الاستفادة من نتائج الدراسة في التوجيه العملي لصناع القرار في الدول النامية الغنية بالموارد.

تساؤلات الدراسة

1. ما مدى وجود علاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي في دولتي البحرين والمملكة العربية السعودية؟
2. ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الصناعي ومكونات الناتج المحلي الإجمالي؟
3. هل يوجد تأثير مباشر للاستثمار الصناعي على معدلات البطالة والتضخم في الدول المدروسة؟
4. ما دور النظام المالي في تفعيل العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي؟
5. إلى أي مدى تختلف نتائج العلاقة بين الدولتين، وما أسباب ذلك الاختلاف إن وجد؟

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: منهج الدراسة

لتحقيق اهداف الدراسة وللكشف عن العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي، وكذلك الكشف عن العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام مالي بالتطبيق على دولتي البحرين والمملكة العربية السعودية كأحد دول منطقة الشرق الأوسط ومال افريقيا وفقاً لتصنيف البنك الدولي، وقد استخدم الباحث منهجية مُتعارف عليها تقوم على الوصف، ومن ثم اختبار البيانات الحقيقية المنشورة في البنك الدولي، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لاعتباره الأنسب والأكثر استخداماً في مثل هذه الدراسات، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، ولا يكتفي هذا المنهج بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة، بل يصل إلى ربط النتائج الحالية بنتائج الدراسات السابقة للوصول إلى استنتاجات يعتمد عليها؛ بحيث يزيد بها تراكم المعرفة عن الموضوع، وكذلك قد تم الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى الذي يهدف إلى تحويل المواد النظرية المكتوبة إلى بيانات عددية كمية قابلة للقياس (فناوي، 2020م) من أجل تحليل العلاقة بين الاستثمار الصناعي (حجم الصادرات الصناعية- نمو إجمالي الناتج المحلي- تكوين رأس المال الثابت) والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي- معدل التضخم- معدل البطالة)، وكذلك الكشف عن العلاقة بين الاستثمار الصناعي حجم الصادرات الصناعية- نمو إجمالي الناتج المحلي- تكوين رأس المال الثابت) والنظام مالي (الاحتياطات الدولية- الناتج القومي الاجمالي)، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية، فقد استخدم الباحث فيه المنهج الكمي عن طريق استخدام بيانات السلاسل الزمنية، والتي تمثل بيانات عن دولتي البحرين والمملكة العربية السعودية خلال فترة زمنية معينة، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي E-views بشكل أساسي لتطبيق كافة الأساليب الاحصائية والقياسية.

أدوات الدراسة المستخدمة

اعتمد الباحث على تحليل بيانات البنك الدولي لدولتي البحرين والمملكة العربية السعودية كإحدى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (2000-2020).

طرق جمع البيانات

استخدم الباحث مصدرين أساسيين لجمع البيانات ومنها:

- **المصادر الثانوية:**

استخدم الباحث المصادر الثانوية للحصول على المعلومات، حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية؛ التي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الانترنت.

- **المصادر الأولية:**

في التعامل مع الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة اعتمد الباحث على تحليل بيانات البنك الدولي لكن من دولة البحرين والمملكة العربية السعودية، ولذلك لجأ الباحث إلى جمع البيانات الثانوية من خلال بيانات البنك الدولي للفترة (2000-2020).

الخطوات الإجرائية لتحليل المحتوى

يمر تحليل المحتوى لبيانات البنك الدولي للدول المُختارة بعدة خطوات هي: (أبو شلوع، 2013م)

1- قراءة بيانات البنك الدولي للفترة (2000-2020) لكل دولة.

2- الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات (حجم الصادرات الصناعية- نمو إجمالي الناتج المحلي- إجمالي تكوين رأس المال الثابت- الناتج المحلي الإجمالي- معدل التضخم- معدل البطالة- الاحتياطات الدولية- الناتج القومي الاجمالي).

مجتمع وعينة الدراسة

يُعرف مجتمع الدراسة بأنه المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يُعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، وبذلك يتكون مجتمع الدراسة من جميع دول منقطة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، واختار الباحث دولتين من المنطقة وهما البحرين والمملكة العربية السعودية للتطبيق عليهم حسب تصنيف البنك الدولي والتي تنطبق عليها الشروط التالية:

أن تكون البيانات المطلوبة لهذه الدول متوفرة خلال فترة الدراسة (2000-2020) كسلسلة زمنية لغرض الحصول على العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال هذه الفترة، وهذا الرقم كاف للوصول إلى نتائج إحصائية ذات معنى.

قياس متغيرات الدراسة

1- متغير حجم الصادرات الصناعية

جدول رقم (1): بيانات متغير حجم الصادرات الصناعية للفترة (2000-2020)

م	القيمة بالدورلار	المصدر
1	79.18066703	بيانات البنك الدولي
2	72980533333	بيانات البنك الدولي
4	73.61076132	بيانات البنك الدولي
4	77641333333	بيانات البنك الدولي
5	72.5085663	بيانات البنك الدولي
6	98956800000	بيانات البنك الدولي
7	72.063072	بيانات البنك الدولي
8	1.31921E+11	بيانات البنك الدولي
9	78.60514596	بيانات البنك الدولي
10	1.87389E+11	بيانات البنك الدولي
11	83.89404821	بيانات البنك الدولي
12	2.25507E+11	بيانات البنك الدولي
13	84.63894426	بيانات البنك الدولي
14	2.49318E+11	بيانات البنك الدولي
15	79.67952923	بيانات البنك الدولي
16	3.22854E+11	بيانات البنك الدولي
17	82.57734838	بيانات البنك الدولي
18	2.02056E+11	بيانات البنك الدولي

19	68.46559387	بيانات البنك الدولي
20	2.61831E+11	بيانات البنك الدولي
21	69.53731774	بيانات البنك الدولي
22	3.76224E+11	بيانات البنك الدولي
23	99.41866913	بيانات البنك الدولي
24	3.9942E+11	بيانات البنك الدولي
28	102.1455248	بيانات البنك الدولي
29	3.87644E+11	بيانات البنك الدولي
30	104.8048033	بيانات البنك الدولي
31	3.54541E+11	بيانات البنك الدولي
32	96.05075125	بيانات البنك الدولي
33	2.1801E+11	بيانات البنك الدولي
34	82.90638896	بيانات البنك الدولي
35	2.0086E+11	بيانات البنك الدولي
36	74.16594852	بيانات البنك الدولي
37	2.39993E+11	بيانات البنك الدولي
38	75.88692791	بيانات البنك الدولي
39	3.14917E+11	بيانات البنك الدولي
40	79.25252192	بيانات البنك الدولي
41	2.8586E+11	بيانات البنك الدولي
42	76.48596076	بيانات البنك الدولي

المصدر: بيانات البنك الدولي

2- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (2): بيانات متغير معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2000-2020)

م	القيمة	المصدر
1	2.490948	بيانات البنك الدولي
2	-1.21076	بيانات البنك الدولي
4	3.348551	بيانات البنك الدولي
4	-2.81918	بيانات البنك الدولي
5	6.296442	بيانات البنك الدولي
6	11.24207	بيانات البنك الدولي
7	6.980961	بيانات البنك الدولي

8	7.958466	بيانات البنك الدولي
9	6.768998	بيانات البنك الدولي
10	5.573834	بيانات البنك الدولي
11	6.467	بيانات البنك الدولي
12	2.788406	بيانات البنك الدولي
13	8.29396	بيانات البنك الدولي
14	1.847135	بيانات البنك الدولي
15	6.245011	بيانات البنك الدولي
16	6.249753	بيانات البنك الدولي
17	2.539886	بيانات البنك الدولي
18	−2.05926	بيانات البنك الدولي
19	4.334299	بيانات البنك الدولي
20	5.039508	بيانات البنك الدولي
21	1.983515	بيانات البنك الدولي
22	10.99376	بيانات البنك الدولي
23	3.728108	بيانات البنك الدولي
24	5.408916	بيانات البنك الدولي
28	5.41684	بيانات البنك الدولي
29	2.534778	بيانات البنك الدولي
30	4.350391	بيانات البنك الدولي
31	3.811423	بيانات البنك الدولي
32	2.863047	بيانات البنك الدولي
33	4.509059	بيانات البنك الدولي
34	3.473517	بيانات البنك الدولي
35	1.884493	بيانات البنك الدولي
36	3.811706	بيانات البنك الدولي
37	0.911049	بيانات البنك الدولي
38	2.28946	بيانات البنك الدولي
39	3.199227	بيانات البنك الدولي
40	2.166965	بيانات البنك الدولي
41	1.097734	بيانات البنك الدولي
42	−4.64464	بيانات البنك الدولي

المصدر: بيانات البنك الدولي

3- تكوين رأس المال الثابت

جدول رقم (3): بيانات متغير تكوين رأس المال الثابت للفترة (2000-2020)

م	القيمة	المصدر
1	16.38842	بيانات البنك الدولي
2	3.36E+10	بيانات البنك الدولي
4	16.97367	بيانات البنك الدولي
4	3.42E+10	بيانات البنك الدولي
5	23.11181	بيانات البنك الدولي
6	3.95E+10	بيانات البنك الدولي
7	23.57227	بيانات البنك الدولي
8	4.96E+10	بيانات البنك الدولي
9	22.51388	بيانات البنك الدولي
10	6.34E+10	بيانات البنك الدولي
11	25.68651	بيانات البنك الدولي
12	7.71E+10	بيانات البنك الدولي
13	29.49945	بيانات البنك الدولي
14	9.84E+10	بيانات البنك الدولي
15	33.55127	بيانات البنك الدولي
16	1.19E+11	بيانات البنك الدولي
17	34.52267	بيانات البنك الدولي
18	1.11E+11	بيانات البنك الدولي
19	25.25992	بيانات البنك الدولي
20	1.29E+11	بيانات البنك الدولي
21	26.04552	بيانات البنك الدولي
22	1.52E+11	بيانات البنك الدولي
23	21.06664	بيانات البنك الدولي
24	1.64E+11	بيانات البنك الدولي
28	26.83731	بيانات البنك الدولي
29	1.77E+11	بيانات البنك الدولي
30	24.76371	بيانات البنك الدولي

31	1.91E+11	بيانات البنك الدولي
32	25.60026	بيانات البنك الدولي
33	1.97E+11	بيانات البنك الدولي
34	24.01387	بيانات البنك الدولي
35	1.71E+11	بيانات البنك الدولي
36	25.752	بيانات البنك الدولي
37	1.71E+11	بيانات البنك الدولي
38	28.38958	بيانات البنك الدولي
39	1.75E+11	بيانات البنك الدولي
40	29.46167	بيانات البنك الدولي
41	1.88E+11	بيانات البنك الدولي
42	27.79261	بيانات البنك الدولي

المصدر: بيانات البنك الدولي

4- الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (4): بيانات متغير الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2000-2020)

م	القيمة	المصدر
1	15428486350	بيانات البنك الدولي
2	1.84138E+11	بيانات البنك الدولي
4	15812801939	بيانات البنك الدولي
4	1.89606E+11	بيانات البنك الدولي
5	16342301624	بيانات البنك الدولي
6	2.15808E+11	بيانات البنك الدولي
7	17371285163	بيانات البنك الدولي
8	2.58742E+11	بيانات البنك الدولي
9	18583967735	بيانات البنك الدولي
10	3.2846E+11	بيانات البنك الدولي
11	19841916116	بيانات البنك الدولي
12	3.769E+11	بيانات البنك الدولي
13	21125092855	بيانات البنك الدولي
14	4.15965E+11	بيانات البنك الدولي
15	22877199701	بيانات البنك الدولي

16	5.19797E+11	بيانات البنك الدولي
17	24305883288	بيانات البنك الدولي
18	4.29098E+11	بيانات البنك الدولي
19	24923224999	بيانات البنك الدولي
20	5.28207E+11	بيانات البنك الدولي
21	26003472134	بيانات البنك الدولي
22	6.76635E+11	بيانات البنك الدولي
23	26519254907	بيانات البنك الدولي
24	7.4185E+11	بيانات البنك الدولي
28	27507921485	بيانات البنك الدولي
29	7.53865E+11	بيانات البنك الدولي
30	28997981527	بيانات البنك الدولي
31	7.66606E+11	بيانات البنك الدولي
32	30259507063	بيانات البنك الدولي
33	6.69484E+11	بيانات البنك الدولي
34	31125851064	بيانات البنك الدولي
35	6.66E+11	بيانات البنك الدولي
36	32207012660	بيانات البنك الدولي
37	7.14995E+11	بيانات البنك الدولي
38	33434649355	بيانات البنك الدولي
39	8.46584E+11	بيانات البنك الدولي
40	34200122146	بيانات البنك الدولي
41	8.38565E+11	بيانات البنك الدولي
42	34941226710	بيانات البنك الدولي

المصدر: بيانات البنك الدولي

5- التضخم

جدول رقم (5): بيانات متغير التضخم للفترة (2000-2020)

م	القيمة	المصدر
1	14.32252	بيانات البنك الدولي
2	-1.64659	بيانات البنك الدولي
4	-3.36383	بيانات البنك الدولي
4	5.956779	بيانات البنك الدولي

5	3.41435	بيانات البنك الدولي
6	2.316618	بيانات البنك الدولي
7	8.602581	بيانات البنك الدولي
8	11.05636	بيانات البنك الدولي
9	10.99108	بيانات البنك الدولي
10	20.14966	بيانات البنك الدولي
11	13.73497	بيانات البنك الدولي
12	11.57239	بيانات البنك الدولي
13	8.842437	بيانات البنك الدولي
14	8.435376	بيانات البنك الدولي
15	8.435633	بيانات البنك الدولي
16	17.68985	بيانات البنك الدولي
17	11.36509	بيانات البنك الدولي
18	−15.7132	بيانات البنك الدولي
19	−12.9939	بيانات البنك الدولي
20	17.19128	بيانات البنك الدولي
21	7.441126	بيانات البنك الدولي
22	15.4121	بيانات البنك الدولي
23	9.736753	بيانات البنك الدولي
24	4.012236	بيانات البنك الدولي
28	3.014766	بيانات البنك الدولي
29	−0.8926	بيانات البنك الدولي
30	0.38414	بيانات البنك الدولي
31	−2.0434	بيانات البنك الدولي
32	−1.67088	بيانات البنك الدولي
33	−16.4369	بيانات البنك الدولي
34	−9.36933	بيانات البنك الدولي
35	−2.36045	بيانات البنك الدولي
36	0.133885	بيانات البنك الدولي
37	6.387316	بيانات البنك الدولي
38	5.807241	بيانات البنك الدولي
39	14.73361	بيانات البنك الدولي
40	4.32556	بيانات البنك الدولي
41	−2.02274	بيانات البنك الدولي
42	0.083262	بيانات البنك الدولي

المصدر: بيانات البنك الدولي

6- معدل البطالة

جدول رقم (6): بيانات متغير معدل البطالة للفترة (2000-2020)

م	القيمة	المصدر
1	1.138	بيانات البنك الدولي
2	4.618	بيانات البنك الدولي
4	1.171	بيانات البنك الدولي
4	5.265	بيانات البنك الدولي
5	1.184	بيانات البنك الدولي
6	5.563	بيانات البنك الدولي
7	1.165	بيانات البنك الدولي
8	5.822	بيانات البنك الدولي
9	1.094	بيانات البنك الدولي
10	6.051	بيانات البنك الدولي
11	1.044	بيانات البنك الدولي
12	6.254	بيانات البنك الدولي
13	1.039	بيانات البنك الدولي
14	5.734	بيانات البنك الدولي
15	1.019	بيانات البنك الدولي
16	5.085	بيانات البنك الدولي
17	1.024	بيانات البنك الدولي
18	5.377	بيانات البنك الدولي
19	1.074	بيانات البنك الدولي
20	5.55	بيانات البنك الدولي
21	1.13	بيانات البنك الدولي
22	5.77	بيانات البنك الدولي
23	1.209	بيانات البنك الدولي
24	5.622	بيانات البنك الدولي
28	1.2	بيانات البنك الدولي
29	5.6	بيانات البنك الدولي
30	1.182	بيانات البنك الدولي

31	5.877	بيانات البنك الدولي
32	1.146	بيانات البنك الدولي
33	5.6	بيانات البنك الدولي
34	1.166	بيانات البنك الدولي
35	5.6	بيانات البنك الدولي
36	1.195	بيانات البنك الدولي
37	5.89	بيانات البنك الدولي
38	1.196	بيانات البنك الدولي
39	6.029	بيانات البنك الدولي
40	1.202	بيانات البنك الدولي
41	5.636	بيانات البنك الدولي
42	1.226	بيانات البنك الدولي

المصدر: بيانات البنك الدولي

7- الاحتياطات الدولية

جدول رقم (7): بيانات متغير الاحتياطات الدولية للفترة (2000-2020)

م	القيمة	المصدر
1	1564139198	بيانات البنك الدولي
2	1.7596E+10	بيانات البنك الدولي
4	1683978561	بيانات البنك الدولي
4	2.061E+10	بيانات البنك الدولي
5	1725747320	بيانات البنك الدولي
6	2.262E+10	بيانات البنك الدولي
7	1778386498	بيانات البنك الدولي
8	2.7291E+10	بيانات البنك الدولي
9	1940503185	بيانات البنك الدولي
10	1.5503E+11	بيانات البنك الدولي
11	1974973932	بيانات البنك الدولي
12	2.2604E+11	بيانات البنك الدولي
13	2800288505	بيانات البنك الدولي
14	3.0546E+11	بيانات البنك الدولي

15	4217125250	بيانات البنك الدولي
16	4.4225E+11	بيانات البنك الدولي
17	3920456599	بيانات البنك الدولي
18	4.0969E+11	بيانات البنك الدولي
19	3845174045	بيانات البنك الدولي
20	4.4472E+11	بيانات البنك الدولي
21	5088638737	بيانات البنك الدولي
22	5.4068E+11	بيانات البنك الدولي
23	4544544829	بيانات البنك الدولي
24	6.5646E+11	بيانات البنك الدولي
28	5204661307	بيانات البنك الدولي
29	7.2529E+11	بيانات البنك الدولي
30	5347043440	بيانات البنك الدولي
31	7.3192E+11	بيانات البنك الدولي
32	6048506003	بيانات البنك الدولي
33	6.1599E+11	بيانات البنك الدولي
34	3387207932	بيانات البنك الدولي
35	5.3536E+11	بيانات البنك الدولي
36	2440104314	بيانات البنك الدولي
37	4.9599E+11	بيانات البنك الدولي
38	2628648079	بيانات البنك الدولي
39	4.9616E+11	بيانات البنك الدولي
40	2142030870	بيانات البنك الدولي
41	4.9914E+11	بيانات البنك الدولي
42	3674200742	بيانات البنك الدولي

المصدر: بيانات البنك الدولي

8- الناتج القومي الإجمالي

جدول رقم (8): بيانات متغير الناتج القومي الاجمالي للفترة (2000-2020)

م	القيمة	المصدر
1	8839275266	بيانات البنك الدولي
2	8.28451E+11	بيانات البنك الدولي
4	8654625798	بيانات البنك الدولي
4	8.1901E+11	بيانات البنك الدولي
5	9068566223	بيانات البنك الدولي
6	9.24498E+11	بيانات البنك الدولي
7	10581836436	بيانات البنك الدولي
8	1.03303E+12	بيانات البنك الدولي
9	12575387234	بيانات البنك الدولي
10	1.13238E+12	بيانات البنك الدولي
11	15556372074	بيانات البنك الدولي
12	1.21488E+12	بيانات البنك الدولي
13	18119833245	بيانات البنك الدولي
14	1.28174E+12	بيانات البنك الدولي
15	21431313830	بيانات البنك الدولي
16	1.39068E+12	بيانات البنك الدولي
17	24787226862	بيانات البنك الدولي
18	1.37764E+12	بيانات البنك الدولي
19	20538353191	بيانات البنك الدولي
20	1.45126E+12	بيانات البنك الدولي
21	23340257979	بيانات البنك الدولي
22	1.63763E+12	بيانات البنك الدولي
23	25012234043	بيانات البنك الدولي
24	1.72408E+12	بيانات البنك الدولي
28	29741912500	بيانات البنك الدولي
29	1.73012E+12	بيانات البنك الدولي
30	31343603989	بيانات البنك الدولي
31	1.77712E+12	بيانات البنك الدولي
32	31755112766	بيانات البنك الدولي
33	1.60207E+12	بيانات البنك الدولي

34	29314738298	بيانات البنك الدولي
35	1.52799E+12	بيانات البنك الدولي
36	30439494681	بيانات البنك الدولي
37	1.61359E+12	بيانات البنك الدولي
38	33484122340	بيانات البنك الدولي
39	1.72866E+12	بيانات البنك الدولي
40	35726063830	بيانات البنك الدولي
41	1.70566E+12	بيانات البنك الدولي
42	36392679787	بيانات البنك الدولي

المصدر: بيانات البنك الدولي

الأساليب الاحصائية المستخدمة

تم الاستعانة بالأساليب الوصفية والقياسية لتحليل البيانات، وتمثلت هذه الأساليب فيما يلي:

- **الاحصاء الوصفي (Descriptive Statistics)**: حيث أعتمدت الدراسة على المقاييس الاحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، أقل قيمة، أكبر قيمة) لوصف بيانات متغيرات الدراسة.
- **اختبار (Jarque–Bera)**: للتأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات.
- **طريقة المربعات الصغرى**: التي توضح تأثير الاستثمار الصناعي على النمو الاقتصادي.
- **نموذج متجه VAR**: لقياس العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي.
- **نموذج متجه ARDL** :لقياس العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنظام المالي.

الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

قبل البدء بتحليل البيانات واختبار الفرضيات، لابد من وصف بيانات متغيرات الدراسة، وتوضيح معالمها الرئيسية، وذلك باستخدام أساليب الاحصاء الوصفي الاكثر شيوعاً، وهي الوسط الحسابي، والانحراف المعياري وأقل قيمة وأعلى قيمة، والتي من خلالها نقيس إلى اي مدى يمكن الاعتماد عليها كأساس جيد للوصول لمعلمات المجتمع، واختبار مدى ملائمتها الاحصائية باستخدام الاختبارات المعنوية، والجدول التالي يوضح نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة حول الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي والنظام المالي خلال الفترة (2000–2020)، كما في الجدول التالي:

جدول (9) الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2000–2020

المؤشر	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
حجم الصادرات الصناعية	الاستثمار الصناعي	68	399420000000	116024550834.33	137797078843.330
نمو إجمالي الناتج المحلي		-5	11	3.64	3.391
تكوين رأس المال الثابت		16	196534000000	60687021171.56	74467498042.086
الناتج المحلي الاجمالي	النمو الاقتصادي	15428486350	846584000000	275719487911.00	301354081935.307
معدل التضخم		-16	20	4.11	8.999
معدل البطالة		1	7	3.42	2.314
الاحتياطات الدولية	النظام المالي	1564139198	731920000000	188316220714.98	253782669458.155
الناتج القومي الاجمالي		8654625798	1777120000000	696889589893.62	719761496298.771

المصدر: من إعداد الباحث.

الجانب التطبيقي

- **تحديد درجة تأخير نموذج VAR**

قبل تقدير معادلة نموذج أشعة التقدير الذاتي (VAR) ينبغي تحديد عدد درجات التأخر لهذا النموذج بالاستعانة باختبار (VAR LAG ORDER SELECTIR GRITERIO) والذي يرتكز على معياري Akaike وSchwarz ولتحديد طول فترة التخلف المثلى في النموذج يجب اختيار القيم الصغرى للمعيارين.

الجدول رقم (10): نتائج تحديد درجة التأخير المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−3335.892	NA	1.08e+67	171.3791	171.6350	171.4709
1	−3248.821	142.8868	8.07e+65	168.7600	170.5516	169.4028
2	−3119.578	172.3240*	7.75e+63	163.9783	167.3055*	165.1721*
3	−3074.056	46.68935	6.97e+63*	163.4900*	168.3528	165.2347

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan−Quinn information criterion

يبدو جلياً من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (10) بأن درجات التأخر التي تعطي أقل قيم لمعياري Akaike وSchwarz هي الدرجة الثانية، مما يعني أن عدد التأخر في النموذج هو (2)

- **متجه الانحدار الذاتي (VAR):**

يُعتبر نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR أحد أبسط النماذج متعددة المتغيرات، ويستخدم لدراسة التفاعلات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويتم في هذا النموذج إدراج كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة، وبقيم متغيرات النموذج الأخرى في الفترات السابقة، وبعد أن قمنا بتحديد قيمة الإبطاء الأمثل وهو 2 نقوم بتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR2، وتتضح النتيجة في الجدول الآتي: −

الجدول رقم (11): نتائج تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR2

Vector Autoregression Estimates
Date: 09/20/24 Time: 18:29
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	X1	X2	X3	Y1	Y2	Y3
X1(-1)	-0.250252	6.28E-11	-0.089026	-0.281009	-7.52E-12	6.16E-14
	(0.49634)	(7.0E-11)	(0.09036)	(0.48979)	(2.3E-10)	(2.2E-12)
	[-0.50419]	[0.89568]	[-0.98529]	[-0.57373]	[-0.03226]	[0.02861]
X1(-2)	2.467887	7.15E-11	0.295594	1.499299	4.92E-10	-2.73E-11
	(0.67662)	(9.6E-11)	(0.12317)	(0.66769)	(3.2E-10)	(2.9E-12)
	[3.64736]	[0.74733]	[2.39983]	[2.24549]	[1.54852]	[-9.31812]
X2(-1)	-1.18E+09	-0.053061	-1.75E+08	-1.28E+09	0.644676	-0.004621
	(1.9E+09)	(0.27038)	(3.5E+08)	(1.9E+09)	(0.89882)	(0.00829)
	[-0.61721]	[-0.19625]	[-0.50139]	[-0.67893]	[0.71725]	[-0.55715]
X2(-2)	-5.33E+08	0.030273	-1.39E+08	-62979248	-0.266622	0.016470
	(1.9E+09)	(0.26852)	(3.5E+08)	(1.9E+09)	(0.89264)	(0.00824)
	[-0.28054]	[0.11274]	[-0.40318]	[-0.03360]	[-0.29869]	[1.99955]
X3(-1)	-0.452194	2.88E-10	-0.275739	-0.476720	-1.02E-11	-1.17E-12
	(2.27283)	(3.2E-10)	(0.41375)	(2.24284)	(1.1E-09)	(9.9E-12)
	[-0.19896]	[0.89770]	[-0.66644]	[-0.21255]	[-0.00951]	[-0.11888]
X3(-2)	10.88792	6.51E-10	2.702806	12.23641	1.31E-09	-7.97E-11
	(2.41762)	(3.4E-10)	(0.44011)	(2.38573)	(1.1E-09)	(1.0E-11)
	[4.50356]	[1.90566]	[6.14123]	[5.12901]	[1.15384]	[-7.60289]
Y1(-1)	0.444645	-1.18E-10	0.155146	0.481686	-4.79E-12	-6.63E-13
	(0.89022)	(1.3E-10)	(0.16206)	(0.87847)	(4.2E-10)	(3.9E-12)
	[0.49948]	[-0.93703]	[0.95736]	[0.54832]	[-0.01145]	[-0.17172]
Y1(-2)	-4.284188	-2.41E-10	-0.692099	-3.585518	-7.30E-10	3.99E-11
	(1.07153)	(1.5E-10)	(0.19506)	(1.05739)	(5.0E-10)	(4.6E-12)
	[-3.99821]	[-1.58892]	[-3.54809]	[-3.39092]	[-1.45054]	[8.58088]
Y2(-1)	2.25E+08	0.015958	-3217625.	2.33E+08	0.231166	0.001720
	(7.1E+08)	(0.10045)	(1.3E+08)	(7.0E+08)	(0.33393)	(0.00308)
	[0.31620]	[0.15886]	[-0.02487]	[0.33289]	[0.69226]	[0.55825]
Y2(-2)	-2.20E+08	0.123807	-2.13E+08	-2.12E+08	-0.535915	0.007637
	(6.5E+08)	(0.09127)	(1.2E+08)	(6.4E+08)	(0.30340)	(0.00280)
	[-0.34099]	[1.35651]	[-1.81639]	[-0.33226]	[-1.76637]	[2.72775]
Y3(-1)	1.52E+10	5.179513	2.74E+09	1.55E+10	-12.20380	-0.095648
	(1.8E+10)	(2.49006)	(3.2E+09)	(1.7E+10)	(8.27756)	(0.07638)
	[0.86088]	[2.08007]	[0.85361]	[0.89164]	[-1.47432]	[-1.25226]
Y3(-2)	1.01E+11	7.255881	1.76E+10	1.05E+11	-2.260934	0.450316
	(1.9E+10)	(2.71179)	(3.5E+09)	(1.9E+10)	(9.01463)	(0.08318)
	[5.28632]	[2.67568]	[5.04428]	[5.54965]	[-0.25081]	[5.41365]
C	-1.78E+11	-20.15098	-3.45E+10	-1.85E+11	95.32350	0.512881
	(1.2E+11)	(16.3144)	(2.1E+10)	(1.1E+11)	(54.2329)	(0.50043)
	[-1.54285]	[-1.23517]	[-1.64118]	[-1.62046]	[1.75767]	[1.02488]
R-squared	0.988375	0.749118	0.997786	0.996111	0.632440	0.999486
Adj. R-squared	0.965124	0.247353	0.993359	0.988333	-0.102680	0.998457
Sum sq. resids	2.70E+21	53.98399	8.95E+19	2.63E+21	596.5523	0.050793
S.E. equation	2.12E+10	2.999555	3.86E+09	2.09E+10	9.971228	0.092008
F-statistic	42.50943	1.492967	225.3640	128.0697	0.860322	971.5662
Log likelihood	-467.7955	-36.88019	-435.4287	-467.5432	-59.70375	29.32225
Akaike AIC	50.61006	5.250547	47.20302	50.58349	7.653026	-1.718131
Schwarz SC	51.25625	5.896742	47.84921	51.22969	8.299221	-1.071936
Mean dependent	9.25E+10	4.688387	3.79E+10	1.83E+11	7.305743	3.244474
S.D. dependent	1.14E+11	3.457493	4.74E+10	1.94E+11	9.495630	2.342232

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.07E+54
Determinant resid covariance	1.06E+51
Log likelihood	-1277.899
Akaike information criterion	142.7262
Schwarz criterion	146.6034
Number of coefficients	78

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews12

VAR Model:

==========

1) X1 = C(1,1)*X1(−1) + C(1,2)*X1(−2) + C(1,3)*X2(−1) + C(1,4)*X2(−2) + C(1,5)*X3(−1) + C(1,6)*X3(−2) + C(1,7)*Y1(−1) + C(1,8)*Y1(−2) + C(1,9)*Y2(−1) + C(1,10)*Y2(−2) + C(1,11)*Y3(−1) + C(1,12)*Y3(−2) + C(1,13)
2) X2 = C(2,1)*X1(−1) + C(2,2)*X1(−2) + C(2,3)*X2(−1) + C(2,4)*X2(−2) + C(2,5)*X3(−1) + C(2,6)*X3(−2) + C(2,7)*Y1(−1) + C(2,8)*Y1(−2) + C(2,9)*Y2(−1) + C(2,10)*Y2(−2) + C(2,11)*Y3(−1) + C(2,12)*Y3(−2) + C(2,13)

3) X3 = C(3,1)*X1(−1) + C(3,2)*X1(−2) + C(3,3)*X2(−1) + C(3,4)*X2(−2) + C(3,5)*X3(−1) + C(3,6)*X3(−2) + C(3,7)*Y1(−1) + C(3,8)*Y1(−2) + C(3,9)*Y2(−1) + C(3,10)*Y2(−2) + C(3,11)*Y3(−1) + C(3,12)*Y3(−2) + C(3,13)
4) Y1 = C(4,1)*X1(−1) + C(4,2)*X1(−2) + C(4,3)*X2(−1) + C(4,4)*X2(−2) + C(4,5)*X3(−1) + C(4,6)*X3(−2) + C(4,7)*Y1(−1) + C(4,8)*Y1(−2) + C(4,9)*Y2(−1) + C(4,10)*Y2(−2) + C(4,11)*Y3(−1) + C(4,12)*Y3(−2) + C(4,13)
5) Y2 = C(5,1)*X1(−1) + C(5,2)*X1(−2) + C(5,3)*X2(−1) + C(5,4)*X2(−2) + C(5,5)*X3(−1) + C(5,6)*X3(−2) + C(5,7)*Y1(−1) + C(5,8)*Y1(−2) + C(5,9)*Y2(−1) + C(5,10)*Y2(−2) + C(5,11)*Y3(−1) + C(5,12)*Y3(−2) + C(5,13)
6) Y3 = C(6,1)*X1(−1) + C(6,2)*X1(−2) + C(6,3)*X2(−1) + C(6,4)*X2(−2) + C(6,5)*X3(−1) + C(6,6)*X3(−2) + C(6,7)*Y1(−1) + C(6,8)*Y1(−2) + C(6,9)*Y2(−1) + C(6,10)*Y2(−2) + C(6,11)*Y3(−1) + C(6,12)*Y3(−2) + C(6,13)

VAR Model − Substituted Coefficients:

==========

1) X1=−0.250252135246*X1(−1) + 2.46788718945*X1(−2) − 1180604078.16*X2(−1) − 532937076.009*X2(−2) − 0.452194158635*X3(−1) + 10.8879166406*X3(−2) + 0.444645310778*Y1(−1) − 4.28418764586*Y1(−2) + 224705454.406*Y2(−1) − 220168661.198*Y2(−2) + 15165061936.6*Y3(−1) + 101415036834*Y3(−2) − 178068149448
2) X2 = 6.28411421117e−11*X1(−1) + 7.14772529825e−11*X1(−2) − 0.0530614411592*X2(−1) + 0.0302731780066*X2(−2) + 2.88407838666e−10*X3(−1) + 6.51242077096e−10*X3(−2) − 1.17912029592e−10*Y1(−1) − 2.40665181745e−10*Y1(−2) + 0.0159576486655*Y2(−1) + 0.123806651852*Y2(−2) + 5.17951286484*Y3(−1) + 7.25588083685*Y3(−2) − 20.1509841094
3) X3 = − 0.0890261391489*X1(−1) + 0.295594499872*X1(−2) − 174589855.549*X2(−1) − 139426871.044*X2(−2) − 0.275739382546*X3(−1) + 2.7028062513*X3(−2) + 0.155146423882*Y1(−1) − 0.692099233817*Y1(−2) − 3217625.48324*Y2(−1) − 213498345.784*Y2(−2) + 2737382241.61*Y3(−1) + 17616456696.2*Y3(−2) − 34481895927.8
4) Y1 = − 0.281008673841*X1(−1) + 1.49929884594*X1(−2) − 1281521880.84*X2(−1) − 62979248.1393*X2(−2) − 0.476719636392*X3(−1) + 12.2364123117*X3(−2) + 0.481686489156*Y1(−1) − 3.58551753528*Y1(−2) + 233444958.516*Y2(−1) −

211703027.26*Y2(−2) + 15499755378.3*Y3(−1) + 105062014528*Y3(−2) − 184558466560

5) Y2 = − 7.5246896831e−12*X1(−1) + 4.92336903511e−10*X1(−2) + 0.644676145219*X2(−1) − 0.266621993897*X2(−2) − 1.01588575231e−11*X3(−1) + 1.31079074943e−09*X3(−2) − 4.78914028805e−12*Y1(−1) − 7.30352156258e−10*Y1(−2) + 0.231166048993*Y2(−1) − 0.53591451579*Y2(−2) − 12.203799793*Y3(−1) − 2.26093438034*Y3(−2) + 95.3235037876

6) Y3 = 6.15670876915e−14*X1(−1) − 2.73371019663e−11*X1(−2) − 0.00462082383817*X2(−1) + 0.0164697409744*X2(−2) − 1.17154051394e−12*X3(−1) − 7.96977175065e−11*X3(−2) − 6.62825171217e−13*Y1(−1) + 3.98669614966e−11*Y1(−2) + 0.00172013333913*Y2(−1) + 0.00763654005206*Y2(−2) − 0.0956478696551*Y3(−1) + 0.450315575074*Y3(−2) + 0.512880882085

وفقاً لنتائج الجدول السابق، وبعد توضيح معادلات النموذج، يتضح أنه بالنسبة لجودة النموذج فهي مقبولة وهذا على أساس معامل التحديد والذي كانت قيمته حوالي 99.9% في معدل البطالة، و99.8% في حجم الصادرات الصناعية، وعن المعنوية الكلية لهذه المعادلة فهي مقبولة بالاعتماد على نتيجة اختبار فيشر، غير أنه بالنسبة للمعنوية الفردية لمعلمات النموذج فانه كما هو معلوم في مثل هذا النوع من النماذج حيث يكون عدد المعالم كبير بسبب الابطاء يؤدي إلى انخفاض درجة الحرية مما يُضعف معنوية المعالم، وهذا ليس مهم بدرجة كبيرة لأن الهدف الأساسي لهذا النوع من النماذج هو دراسة السلوك الحركي للمتغيرات وتحليل الصدمات.

قد بلورت النتائج السابقة وجود تأثير دال إحصائياً للاستثمار الصناعي على النمو الاقتصادي، ووجود علاقة قوية فيما بينهم، وذلك من حيث:

- وجود تأثير دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) للاستثمار الصناعي (حجم الصادرات الصناعية− نمو إجمالي الناتج المحلي− إجمالي تكوين رأي المال الثابت) على النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) في كل من دولتي البحرين والمملكة العربية السعودية للفترة (2000−2020).
- وجود تأثير دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) للاستثمار الصناعي (حجم الصادرات الصناعية− نمو إجمالي الناتج المحلي− إجمالي تكوين رأي المال الثابت) على النمو الاقتصادي (معدل التضخم) في كل من دولتي البحرين والمملكة العربية السعودية للفترة (2000−2020).
- وجود تأثير دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) للاستثمار الصناعي (حجم الصادرات الصناعية− نمو إجمالي الناتج المحلي− إجمالي تكوين رأي المال الثابت) على النمو الاقتصادي (معدل البطالة) في كل من دولتي البحرين والمملكة العربية السعودية للفترة (2000−2020).
- **دراسة تحليل وبواقي النموذج VAR2**

1- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

سيتم التأكد من التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال نتائج اختبار جاركوا بيرا، وذلك من خلال احتمالية الاختبار، حيث أنه إذا كانت الاحتمالية أقل من 0.05 فهذا يُشير إلى أن توزيع البواقي ليس طبيعياً، أما إذا كانت قيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 فهذا ما يُشير إلى أن توزيع البواقي طبيعياً وهذا ما يوضحه الجدول التالي: -

الجدول رقم (12): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 09/20/24 Time: 22:13
Sample: 2000 2020
Included observations: 19

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.261755	0.216966	1	0.6414
2	-0.958706	2.910539	1	0.0880
3	0.085556	0.023180	1	0.8790
4	1.376036	5.996004	1	0.0143
5	0.232972	0.171873	1	0.6785
6	-1.881242	11.20706	1	0.0008
Joint		20.52562	6	0.0022

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	4.027396	0.835637	1	0.3606
2	4.618077	2.072721	1	0.1500
3	1.981585	0.821093	1	0.3649
4	6.391366	9.105245	1	0.0025
5	5.112303	3.532278	1	0.0602
6	9.872926	37.39605	1	0.0000
Joint		53.76303	6	0.0000

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.052603	2	0.5908
2	4.983260	2	0.0828
3	0.844273	2	0.6556
4	15.10125	2	0.0005
5	3.704151	2	0.1569
6	48.60311	2	0.0000
Joint	74.28865	12	0.0000

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews12

يتبين من الجدول السابق أن وفقاً لاختبار (Jarque – Bera)، أن توزيع البواقي لكل المتغيرات طبيعياً فيما عدا المتغير الرابع والسادس لأن الاحتمالية أقل من 0.05.

التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للبواقي

الشكل رقم (1) التمثيل البياني لدوال الارتباط للبواقي

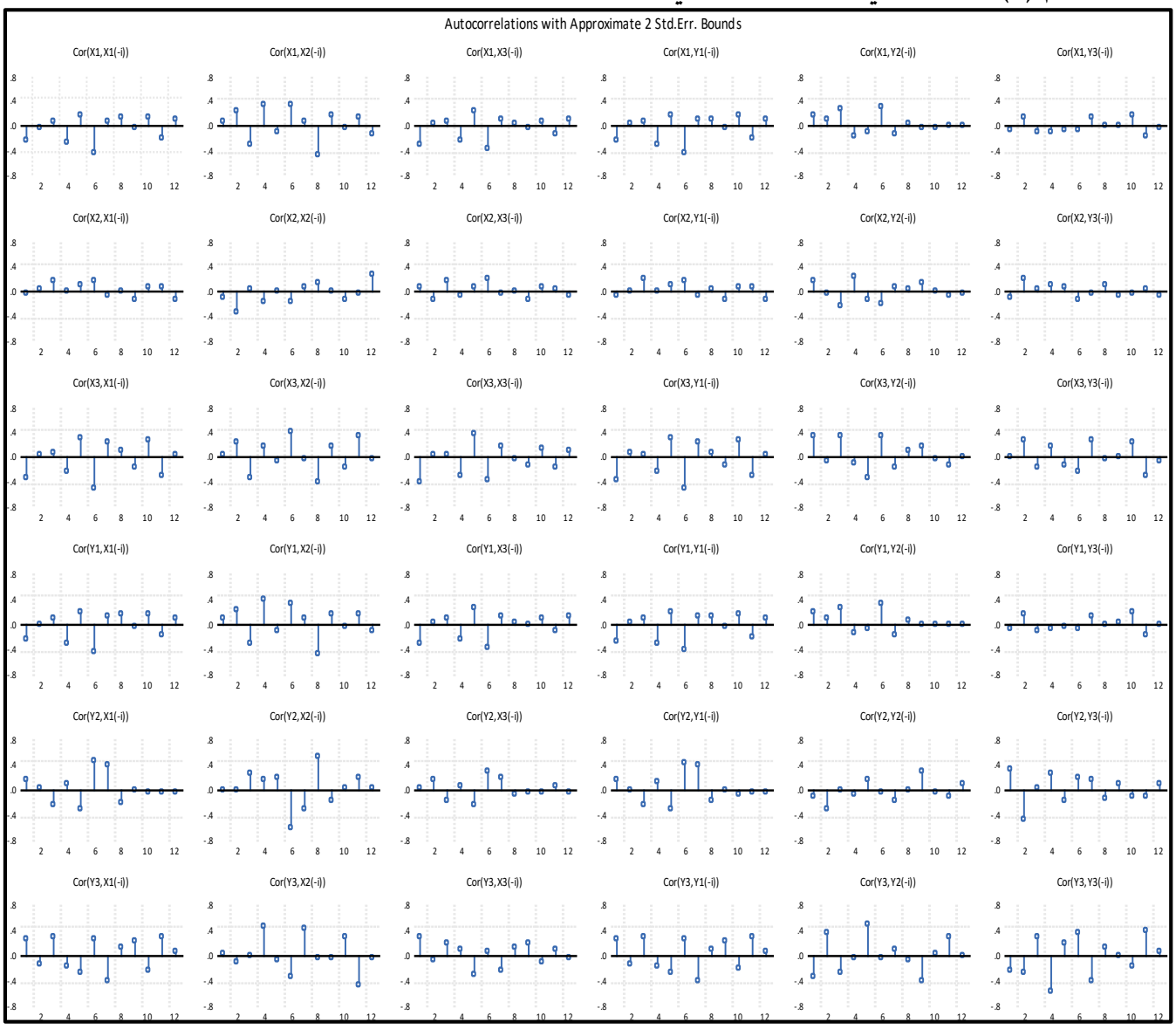

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات Eviews12

يتبين من الشكل السابق والمتضمن لدوال الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات مثني مثنى يوضح بأن أغلبها تقع داخل مجال الثقة أي انها ذات معنوية إحصائية معدومة مما يدعم صحة الاختبار السابق ويؤكد على أن البواقي بدون ذاكرة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً: نتائج دراسة العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي

أظهرت نتائج الدراسة الحالية وجود علاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُمكن عزو ذلك إلى فهم العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي على أنها علاقة تبادلية ومترابطة، إذا تم استثمار موارد كبيرة في الصناعة، يمكن أن يحدث ذلك تأثيرًا إيجابيًا على نمو الاقتصاد، وقد يرجع ذلك إلى دور الاستثمار الصناعي في خلق فرص العمل، حيث يساهم الاستثمار في الصناعة في خلق فرص عمل جديدة للسكان المحليين، مما يزيد من دخلهم ويعزز النمو الاقتصادي، وتحسين الإنتاجية، حيث يعمل الاستثمار في الصناعة على تحسين الإنتاجية وزيادة كفاءة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحقيق نمو اقتصادي، وتنويع الاقتصاد، حيث بتنمية القطاع الصناعي، يمكن تنويع الاقتصاد وتخفيف التبعية عن قطاع معين، مما يجعل الاقتصاد أكثر استقرارًا ومرونة، وكذلك تعزيز التصدير، حيث أنه بتطوير الصناعات التصديرية، يمكن زيادة الصادرات وزيادة العملة الصعبة التي تدخل في الاقتصاد وتحفز النمو.

وقد يرجع ذلك أيضاً إلى فاعلية دور الاستثمار الصناعي في تحفيز الابتكار والتطوير، حيث يعمل الاستثمار في الصناعة على تشجيع الابتكار والتطوير التكنولوجي، مما يسهم في تحسين جودة المنتجات وتطوير صناعات جديدة، وزيادة الاستهلاك المحلي، حيث أنه بتوسيع قطاع الصناعة، يمكن زيادة توفر المنتجات المحلية، مما يشجع على زيادة الاستهلاك المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، وكذلك تنمية البنية التحتية، حيث يمكن أن يؤدي الاستثمار في الصناعة إلى تحسين البنية التحتية للبلد، مثل تحسين شبكات النقل والاتصالات، مما يعزز النمو الاقتصادي بشكل عام، إضافةً إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أنه عبر تطوير القطاع الصناعي المحلي، يمكن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

إن الاستثمار أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو والتنمية المستدامة؛ فهو يعزز القدرة التنافسية للدول، ويولد فرص العمل، ويقلل من الفوارق الاجتماعية والفوارق في الدخل، مما يؤثر على الاقتصاد بشكل عام، وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار هو محرك أساسي للتغيير الهيكلي للاقتصاد، والذي بدوره يسهل أشكالاً أخرى من الاستثمار، سواء كانت خاصة أو محلية أو عامة، إلى جانب الاستثمار المباشر الأجنبي، وهو ضرورة أساسية في معظم البلدان النامية، يلعب الاستثمار العام دوراً مهماً في التنمية والنمو الطويل الأجل والتغيير الهيكلي لأنه يدعم توسيع القدرات الإنتاجية، ويحفز الطلب الكلي ويخصص الموارد عبر الاقتصاد، وخاصة في أقل البلدان نموا(Weiss & Clara, 2016, P. 1)[8].

إن الاستثمار المحلي في القطاع الصناعي قادر على تغيير البنية الاقتصادية للأنشطة الاقتصادية الحديثة ويمكن اعتباره مصدراً للتأثيرات الخارجية الإيجابية للقطاعات الأخرى (الزراعة والخدمات والسياحة)، ومن شأن ذلك أن يزيد من النمو المحتمل للاقتصاد وبالتالي يسهل التنمية الاقتصادية، ويمكن اعتبار الاستثمار الصناعي أداة أساسية في خلق فرص العمل والحد من الفقر وتعزيز سياسات التنمية الإقليمية، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للاستثمار الصناعي أن يحفز التقدم التكنولوجي والابتكار، وهو ما يمكن اعتباره مكاسب في الإنتاجية(Bakari & Mabrouki, 2017, P. 2)[9].

---

[8] Weiss, M. & Clara, M. (2016). *Unlocking domestic investment for industrial development*. UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION, Vienna.

[9] Bakari, S., & Mabrouki, M. (2017). The impact of domestic investment in the industrial sector on economic growth with partial openness: Evidence from Tunisia, MPRA, 1-20.

إن نشاط الاستثمار له محتوى معقد، وهذا يشمل من ناحية سلسلة من الأنشطة التي تنطوي على جهد يتألف من صياغة خيارات الاستثمار، ومناقشتها وإثباتها في إطار مشروع ما، من حيث الكفاءة الاقتصادية، واختيار المشروع واتخاذ القرار الاستثماري، وضمان ميزانية التمويل لكل مشروع، وخلق الظروف الفنية والاقتصادية لتحقيق أهداف الاستثمار، ومن ناحية أخرى، لا يمكن فصل نشاط الاستثمار عن آثاره المتمثلة في تشغيل الأصول الثابتة، ودعم بعض الوظائف، وزيادة الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي أو غيرها من الآثار المترتبة على الخطة الإدارية أو الإقليمية، وتعني الاستثمارات النفقات على الأموال الثابتة الجديدة، أو على تطوير وتحسين الأموال الموجودة(Paaca, 2021, P. 454)10.

الاستثمار هو النشاط الذي يخدم غرض بناء الثروة من خلال الادخار أو أي شكل من أشكال ذلك الذي يتم الحصول عليه من خلال العمل، والاستثمار ليس فقط على نطاق صغير كمكون من مكونات النشاط الاقتصادي الفردي، ولكن أيضًا للاقتصاد بشكل عام، يمكن أن يكون الاستثمار قوة لتعزيز جودة الحياة، حيث يمكن استخدام الاستثمار لبناء البنية الأساسية، وتحسين جودة التعليم، وتوفير المرافق الصحية لتحسين جودة الصحة العامة، وعندما يتم تنفيذ كل هذه الوظيفة بنجاح، سينعكس التأثير الإيجابي في القدرة التنافسية الإقليمية، مع الصحة والتعليم الأساسيين، سيؤدي ذلك إلى موارد بشرية منتجة ومبتكرة، والتي يمكن أن تقدم مساهمة نحو التنمية الاقتصادية، كما أن الاستثمار الكافي والفعال سيساهم في التنمية المستدامة خاصة في سياق التعليم والصحة(Suhab, 2024, P. 131)11.

إن الاستثمار يشكل مفتاحاً لتحقيق نمو اقتصادي أعلى، حيث أنه يعني إنتاج شيء يساعد في تحقيق الربح في المستقبل، بدلاً من استهلاكه في الحال، ومن الأمثلة النموذجية على ذلك المباني، والآلات، ومعدات النقل، أو تحسينات الأراضي أو البنية الأساسية، ولو أن الاستثمار قد يشمل أيضاً المزيد من السلع غير الملموسة، مثل البرمجيات، ويشكل خلق السلع الاستثمارية جزءاً كبيراً من الاقتصاد: ففي الاقتصادات الناضجة، عادة ما يخصص ما بين 15% و25% من الناتج المحلي الإجمالي لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وقد تظهر البلدان النامية معدلات أعلى من الاستثمار؛ فقد استثمرت الصين، على سبيل المثال، في بعض الأحيان أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي دعم عقوداً من النمو المرتفع ,Wilkes (2022, P. 6)12.

يعد الاستثمار بمثابة عنصر فعال في التنمية الاقتصادية للدول، والاستثمار الإنتاجي ضروري لرفع الأنشطة الاقتصادية للدول وزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال فعالية الاستثمار، أي أن الاستثمار في التقنيات الجديدة والتعليم أمر حيوي لأنه سيوفر الإنتاج الأمثل والقيمة المضافة ويزيد من القدرة التنافسية للاقتصاد على المدى الطويل، هناك قطاعان يعملان على تعزيز أنشطة الاستثمار: القطاع العام والقطاع الخاص:

- الاستثمار العام هو الاستثمار الذي تروج له الحكومات وينشأ مع الحاجة إلى ضمان الخدمات والسلع والبنية الأساسية التي تشكل أهمية بالغة للأداء السليم للدول

---

[10] Paaca, N. M. (2021). Investment and the Importance of Investment in the European Economy-Comparative Analysis. *Ovidius University Annals, Economic Sciences Series*, *21*(2), 453-460.

[11] Suhab, S. (2024). The Importance of Investment in Developing Regional Competitiveness and Its Contribution Toward Sustainable Development. *PROIROFONIC*, *1*(1), 131-139.

[12] Wilkes, G. (2022). *Business investment Not just one big problem*. Institute for government, England

- من ناحية أخرى، الاستثمار الخاص هو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي الذي يروج له القطاع الخاص ويُفهم على أنه الاستحواذ على أصل رأسمالي من المتوقع أن يولد أرباحًا أو يخلق قيمة مضافة في المستقبل (São Marcos, 2019, P. 7)13.

إن الادخار والاستثمار هما العنصران اللذان يبنيان اقتصاد الدولة، إنهما الأصل الذي يتم الحصول عليه لتوليد الدخل، لا ينبغي أن يتم الاستثمار للاستهلاك الفوري ولكن للاستخدام في المستقبل، وخلق الثروة، ويتم الاستثمار على أمل دفع مبلغ أكبر في المستقبل من المبلغ الأصلي، بعبارة أخرى، إنه الأصل الذي يوفر دخلاً أفضل في المستقبل أو سيحقق ربحًا أعلى عند بيعه لاحقًا، وتعد الطريقة التقليدية للاستثمار هي شراء الذهب والودائع في البنوك والادخار في مكتب البريد وشراء الأراضي في العقارات والسياسات في التأمين، ولكن بسبب التطور الصناعي ونمو الأمة، تغير الاستثمار إلى المستوى التالي كاستثمار الأموال في الأسهم والشراء في السندات والسندات والصناديق المشتركة والعملات المشفرة وما إلى ذلك(Jeyadevi, 2021, P. 46)[14].

الاستثمار هو وضع المال للعمل لفترة من الوقت في نوع من المشاريع لتوليد عوائد إيجابية (أي الأرباح التي تتجاوز مبلغ الاستثمار الأولي)، إنه فعل تخصيص الموارد، عادة رأس المال، مع توقع توليد الدخل أو الربح، يمكن للمرء أن يستثمر في العديد من أنواع المساعي (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر)، مثل استخدام المال لبدء عمل تجاري أو في أصول مثل العقارات، لقد أدت الثورة الصناعية الأولى (1760–1840) والثانية (أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين) إلى زيادة الرخاء، ونتيجة لذلك جمع الناس مدخرات يمكن استثمارها، مما عزز تطوير نظام مصرفي متقدم، وقد بدأت معظم البنوك الراسخة التي تهيمن على عالم الاستثمار في القرن التاسع عشر(Picardo et al., 2024)[15].

يُعرَّف الاستثمار إلى حد كبير بأنه الإنفاق على اقتناء مصانع وآلات ومعدات جديدة، كما يشكل بناء الطرق والمنازل والمستشفيات والجسور إنفاقًا استثماريًا، وتُعرف هذه الأنواع من الإنفاق مجتمعة باسم الإنفاق الرأسمالي أو الاستثمار المادي، وتشكل الاستثمارات مثل ادخار الأموال كوديعة ثابتة لدى البنوك أو شراء أسهم في شركة استثمارًا ماليًا، ويختلف الشكل الأخير من الاستثمار عن الاستثمار المادي بمعنى أن الاستثمار المادي يحسن عمومًا القدرة الإنتاجية للبلد أو القدرة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات في المستقبل، ويؤدي هذا الاستثمار إلى تعزيز مخزون رأس المال، وفي حين أن الاستثمار المالي مهم، لأنه يوفر مؤشرًا للثروة الإجمالية للأمة، فإن خبراء الاقتصاد عند مراقبة آفاق نمو البلد يتتبعون الإنفاق الاستثماري المادي للأسر والشركات التجارية(RBF, 2024)[16].

لقد كان الاستثمار ولا يزال محل اهتمام كبير من جانب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لما له من نتائج اقتصادية واجتماعية تنعكس على مستوى تقدم مجتمعات هذه الدول، ومن الحقائق المهمة التي يتعين على الدول أن تأخذها في الاعتبار من أجل مواكبة التقدم الاقتصادي العالمي السريع التحول من اقتصاد قائم على الموارد والاستهلاك إلى اقتصاد قائم على التصنيع والاستثمار، ويتعين على الدول أن تعمل على بناء قاعدة صناعية تسمح لها بتقليص اعتمادها على الواردات

---

[13] São Marcos, S. V. (2019). *The impact of public investment on private investment in 21 OECD countries over the period 2000-2017* (Master's thesis, ISCTE-Instituto Universitario de Lisboa (Portugal)).

[14] Jeyadevi, C. (2021). TYPE OF INVESTMENT. Research Trends in Multidisciplinary Subjects, 2, 46-49.

[15]Picardo, E, Smith, A., & Elchler, R. (2024). *Investing Explained: Types of Investments and How to Get Started.* Retrieved from https://www.investopedia.com/terms/i/investing.asp

[16] RBF. (2024). *Investment and Economic Growth*. RESERVE BANK OF FIJI ECONOMIC FOCUS. Retrieved from https://www.rbf.gov.fj/wp-content/uploads/2019/06/NA2004_11.pdf

والاحتفاظ بقيمة أكبر داخل الاقتصاد، وتشكل درجة التحرير أحد العوامل الرئيسية التي تحدد الاستثمار، فكلما كان النظام التجاري أكثر تحرراً، كلما اجتذب المزيد من الاستثمارات، وهناك حاجة إلى الاستثمار في رأس المال البشري لتعزيز القدرة الاستيعابية، الأمر الذي يسهل بدوره نقل التكنولوجيا، أو إصلاحات التجارة لزيادة الوصول إلى رأس المال الأجنبي والسلع الوسيطة Helalat (& Al Khattab, 2016, P. 86)[17].

إن القطاع الصناعي يشمل مجموعة من الشركات في مجالات الطيران والفضاء والدفاع والآلات الثقيلة والنقل والخدمات التجارية، ورغم تنوعه، فإن الشركات العاملة في القطاع تشترك في سمات مشتركة وتتمتع بقدرة كبيرة على التعامل مع العديد من الموضوعات الواسعة النطاق التي نعتقد أنها تجعل القطاع الصناعي جزءاً مهماً من حصة الأسهم في محفظة متنوعة في الخارج، ويؤثر الاستثمار في مختلف أنحاء القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي، فالطلب على المنتجات والخدمات الصناعية يميل إلى أن يكون مدفوعاً باستثمارات رأس المال الضخمة، وعادة ما يتحسن مع الظروف الاقتصادية العامة(Jones, 2022)[18].

هذا ويهدف الاستثمار إلى تحسين وجهة الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الإجمالي وتشجيع الأنشطة الصناعية وإنشاء المشاريع على مستوى محلي وإقليمي، فوفقًا لمختوروفنا ومختوروفنا (Mukhtorovna & Mukhtorovna, 2020, P. 9)[19]، تهدف الاستثمارات الصناعية على مستوى الاقتصاد الجزئي إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. زيادة وتوسيع نطاق الأنشطة.
2. تجنب التدهور المادي والمعنوي لأصول الإنتاج الثابتة.
3. خفض تكاليف الإنتاج والمبيعات.
4. تعزيز المستوى الفني للإنتاج عبر اعتماد معدات وتقنيات حديثة.
5. تحسين الجودة وضمان تنافسية المُنتجات.
6. تعزيز السلامة والتدابير البيئية.
7. ضمان تنافسية المؤسسات.
8. حيازة الأوراق المالية والاستثمار بأصول الشركات الأخرى.
9. ضمان المراقبة المالية وما إلى ذلك.

كذلك وتساعد الاستثمارات حين استهدافها لتنمية رأس المال البشري على زيادة فرص العمل لدى كافة أفراد المجتمع، فقد أكد كوزون–شيشلاك (Kozuń–Cieślak, 2020, P. 44) على أن رأس المال البشري يعتبر أحد أهم العوامل المُحددة للثروة الوطنية للدولة ومدى تطورها الاقتصادي، ولذا تُعتبر الاستثمارات برأس المال البشري هي الأكثر ربحية بين أنواع الاستثمار الأخرى، حيث تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة الإنتاجية وإدرار دخل أعلى للعمالة والشركات وحتى البلدان، فضلًا عن أثرها الإيجابي على الحد من البطالة مقارنة بأشكال الاستثمار الأخرى وتعزيزها للأسس الديمقراطية والحد من التأثيرات الأيديولوجية

---

[17] Helalat, B. A. K. M. A., & Al Khattab, S. A. (2016). Industrial Investment in Ma'an Governorate, Obstacles, Opportunities and Successful Projects. *Journal of Economics and Sustainable Development, 7*(22), 85-95.

[18] Jones, E. (2022). *Investing in the Industrial Sector.* Retrieved from *https://www.edwardjones.com/sites/default/files/acquiadam/2022-07/investing-in-the-industrial-sector.pdf*

[19] Mukhtorovna, N. D., &Mukhtorovich, N. M. (2020). The Important Role Of Investments At The Macro-And Microlevels. *Economics, 2*(45), 8-10.

الشعبوية، ولذا يُساهم هذا النوع من الاستثمارات في سير الاقتصاد الوطني على خطى التوجه العالمي لتطوير اقتصاد جديد قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[20].

هذا وتساعد الاستثمارات على توفير المخططات والإجراءات اللازمة للتنمية الاقتصادية؛ حيث أكد ماغومبيي وأوديامبو (Magombeyi & Odhiambo, 2017, P. 78)[21] على أن الاستثمارات الأجنبية المُباشرة تعمل على توفير التكنولوجيا الحديثة ورأس المال الاستثماري وهما من العوامل الهامة والضرورية للتنمية الاقتصادية التي تؤدي دورًا هامًا في الحد من الفقر، وتعتمد الزيادة برأس المال الاستثماري الناتج عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المُباشر على الإحلال والتكامل بين الاستثمار الأجنبي المُباشر رأس المال المحلي، وكلما زادت الاستثمارات الأجنبية المُباشرة المُكملة للاستثمارات المحلية زاد أثرها بالحد من الفقر.

حيث تعتبر الاستثمارات الأجنبية من أبرز الأدوات التي تساعد على تيسير تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية والحد من معدلات الفقر بالنتيجة، فقد أكد تساوراي (Tsaurai, 2018, PP. 140–141)[22] على أن الاستثمارات الأجنبية تعمل على توفيرالمُباشرة التكنولوجي والمهارات وتنمية رأس المال البشري وهم من المقومات الضرورية واللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية للبلد المُضيف، فضلًا عن مُساهمته بتحرير الأسواق وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وزيادة أعداد المُتعلمين، وبذلك فهي تُساهم بزيادة دخل الفرد وتُساهم بخفض مُعدلات الفقر.

يعد الاستثمار من المؤشرات المحددة لنجاح مخططات ومبادرات التنمية الاقتصادية، فقد أكد سوسيك وستويانوفيتش–تريفانوفيتش وسوسيك (Susic, Stojanovic–Trivanovic & Susic, 2017, P. 1)[23] على أن الاستثمارات، من منظور مؤشرات الاقتصاد الكلي، تعتبر أحد المُحددات الهامة والرئيسية للتنمية الاقتصادية بوجه عام، ومؤشر تنمية هام للكيانات الاقتصادية بالقطاع الجزئي، كما أن الاستثمارات تُشكل عنصرًا رئيسيًا بالسياسة الاقتصادية التي يُعتبر تنفيذها بمثابة أساس للتنمية الاقتصادية ومطلب أساسي من مطالب الاستقرار بالتوجهات الاقتصادية والاجتماعية؛ وفضلًا عن ذلك تلعب الاستمارات الأجنبية المُباشرة دورًا هامًا بالتمويل الاقتصادي العالمي وهي الميزة الأكثر شيوعًا بتمويل الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمراحل انتقالية، ولذا يتزايد الطلب على الاستثمارات الأجنبية في السوق العالمية وتبذل الحكومات العديد من الجهود لتخلق بيئة ملائمة لجذب المُستثمرين الأجانب.

ويُشار بأن الاستثمارات المحلية تساعد على استنهاض تقدم الأمم، فقد أكد بلعومي والشهري (Belloumi & Alshehry, 2018, PP. 1–2)[24] على أن للاستثمارات المحلية دور لا يُمكن إنكاره بالتنمية الاقتصادية، وللاستثمارات المحلية دورين أساسيين باقتصاد الدولة:

---

[20] Kozuń-Cieślak, G. (2020). Does the efficiency of public investment in human capital affect the country's economic development?*Prace Naukowe Uniwersy tetu Ekonomicznego we Wrocławiu, 64*(10), 43-54.

[21] Magombeyi, M. T., &Odhiambo, N. M. (2017). Foreign direct investment and poverty reduction. *Comparative Economic Research, 20*(2), 73-89.

[22] Tsaurai, K. (2018). Investigating the impact of foreign direct investment on poverty reduction efforts in Africa. *RevistaGalega de Economia, 27*(2), 139-154

[23]Susic, I., Stojanovic-Trivanovic, M., &Susic, M. (2017). *Foreign direct investments and their impact on the economic development of Bosnia and Herzegovina*. IOP Publishing, 200, 1-16.

[24] Belloumi, M., &Alshehry, A. (2018). The impacts of domestic and foreign direct investments on economic growth in Saudi Arabia. *Economies, 6(*1), 1-18

1. تُمثل هذه الاستثمارات عاملًا هامًا بتعزيز الطلب وزيادة احتياطات الدولة من الأصول المُفيدة.
2. للاستثمارات المحلية دور وتأثير هام على التطورات التجارية، وبذلك تُعتبر الاستثمارات المحلية من العوامل الهامة بالتنمية الاقتصادية ومن الوسائل التي يُمكن الاعتماد عليها لتعزيز التنمية الاقتصادية والحفاظ عليها، وذلك نظرًا لدوره الكبير بتوليد رأس المال وتعزيز الإنتاجية والتقدم التنموي والتصدير وما إلى ذلك.

أما فيما يتعلق تلعب الاستثمارات الأجنبية المُباشرة، فيشير ماماينغي ومارتن (Mamingi & Martin, 2018, P. 80)[25] إلى أن لها دورًا محوريًا بتيسير التنمية والتحول الاقتصادي للبلدان النامية، بل أصبحت الاستثمارات الأجنبية المُباشرة المصدر الرئيسي والأكبر للتمويل الخارجي بالاقتصادات النامية، فضلًا عن كونها وسيلة أساسية لنقل التكنولوجيا من البلدان المُتقدمة إلى البلدان النامية وتحفيزها للاستثمارات الرأسمالية المحلية وتيسيرها لتنمية وتطوير رأس المال البشري والمؤسسات بالبلدان المُضيفة.

ووفقًا لبيليف وآخرون (Belyaev et al., 2018, P. 861)[26]، تشمل المجالات الرئيسية التي تُغطيها التنمية الاقتصادية عبر الاستثمار الصناعي ما يلي:

1. تحسين الرفاهية المادية للسكان عبر زيادة مُتوسط الدخل للفرد وزيادة التوعية وزيادة نوعية وكمية السلع والخدمات المُنتجة على الصعيد المحلي.
2. ضمان الأمن القومي الوطني.
3. وتكون التنمية الاقتصادية الحادثة فعالة حال تحقق الكفاءة الإنتاجية بجميع مجالات الأعمال، بما في ذلك:
   - السلع والخدمات المحلية ذات الميزة التنافسية على الساحة العالمية.
   - تعزيز التخصص والإنتاج المُشترك مع مُراعاة المزايا الإقليمية للبلد بنظام تقسيم العمل الدولي.
   - إعادة التوزيع الهيكلي لموارد الإنتاج من جانب القطاعات الصناعية والمناطق بالدولة.
   - زيادة العائد على استخدام موارد الإنتاج عبر تعزيز المهارات الإدارية واستغلال الدوافع الفعالة لتعزيز زيادة الإنتاجية بالشركات.
   - إدخال تقنيات جديدة بعمليات الإنتاج لتخفيض تكاليف الإنتاج.

تؤثر سوق المال ومدى كثافة الحركة الخاصة بتبادل الأوراق المالية والعملات على مستوى التنمية الاقتصادية في الدول من خلال تشجيع الاستثمار الصناعي، فقد أكد عزام وآخرون (Azam et al., 2016, P. 1200)[27] على أن لسوق الأسهم النشط والمُستقر تأثير إيجابي وتحفيزي على مُعدل التنمية الاقتصادية، فتواجد سوق أوراق مالية جيد ونشط يُساعد المُستثمرين على تجنب المخاطر وتشجع المشاريع، وذلك فضلًا عن الدور الأساسي والحاسم الذي تلعبه سوق الأوراق المالية بتخصيص الأنشطة الاستثمارية لقطاع الشركات، وهو ما يؤثر حتمًا على النظام الاقتصادي بالكامل.

---

[25] Mamingi, N., & Martin, K. (2018). Foreign direct investment and growth in developing countries: Evidence from the countries of the Organisation of Eastern Caribbean States. *CEPAL Review, 124*, 79-98.

[26] Belyaev, G.I., Kosyakova, I.V., Forrester, S.V., Ustinova, G.H. (2018, December 6-8). *Identification Of Ways To Improve Economic Security And Economic Growth Of Russia. International Scientific Conference* "Global Challenges and Prospects of the Modern Economic Development", Vladivostok, Russia, 1-8.

[27] Azam, M., Haseeb, M., Samsi, A., &Raji, J. O. (2016). Stock market development and economic growth: Evidences from Asia-4 countries. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(3), 1200-1208.

كذلك ويمكن القول بأن الاستثمارات تؤثر على نجاح وتنفيذ التنمية الاقتصادية وما تشتمل عليه من مخططات خدمية تتعلق ببنية المجتمع التحتية، فقد أكد أوجوغبيلي وكومالو (Ojugbele & Khumalo, 2018, p. 320)[28] على أن الاستثمارات الحكومية تؤثر على البنية التحتية بالمنطقة تأثيرًا إيجابيًا على التنمية الاقتصادية بهذه المنطقة، فالأصول والبنية التحتية الأساسية من المُقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية ولا سبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية بدونها، وتشمل البنية التحتية الأساسية مرافق المياه والصرف الصحي والكهرباء والمواصلات جنبًا إلى جنب مع الخدمات الأخرى المُقدمة للأفراد والمُجتمعات والمؤسسات، وجميعها من العوامل الرئيسية اللازمة بالأنشطة الاقتصادية.

وتؤثر التنمية الاقتصادية على تحسين الحالة الاجتماعية وتعميم روح الاستقرار الاقتصادي في المجتمع كما أشار بانث (Panth, 2020, P. 1)[29] مؤكدًا على أن التنمية الاقتصادية لطالما كان لها أهمية كبيرة على البلدان لما لها من أثر عظيم على الحد من الفقر عبر توفير المزيد من فرص العمل وزيادة الدخل وتحسين السلع والخدمات وإدخال التقنيات الحديثة ذات الصلة بالإنتاج، ولكن يجب أن تكون هذه التنمية الاقتصادية مصحوبة بتحسينات بالبنية التحتية والجوانب الاجتماعية والسياسية من أجل تسهيل التحول الاقتصادي.

يعد الاستثمار أحد العوامل الرئيسية في تنمية الاقتصاد الوطني في كل من البلدان المتقدمة والنامية، ويعد الاستثمار الصناعي هو الأبرز وفقاً لإحصاءات البنك الدولي، ففي البلدان الرائدة من حيث الناتج المحلي الإجمالي والبلدان النامية بشكل مطرد مثل الصين والهند وكوريا وتركيا، تبلغ حصة الاستثمار في الأصول الثابتة 41.9٪ و28.5٪ و31.1٪ و30٪ على التوالي. في الوقت نفسه، في عام 2017، كانت معدلات النمو الاقتصادي 106.9٪ و 106.7٪ و 103.1٪ و 107.4٪ على التوالي (Abdikeev et al., 2019, P. 25)30.

الاستثمارات هي عملية توظيف وتعبئة الأموال أو غيرها من الموارد الإنتاجية في الوقت الحاضر على أمل وتوقع تأمين بعض الفوائد المتوقعة في المستقبل، بعبارة أخرى، الاستثمار هو أي إنفاق يتم على أمل الحصول على فوائد في المستقبل، وتمثل الاستثمارات تبادل سلعة آمنة، يتم التخلي عن استهلاكها، من أجل الانتفاع بها في المستقبل، فالاستثمار هو التضحية بقيمة حالية مقابل قيمة مستقبلية محتملة، ويعد الاستثمار المباشر الأجنبي هو من بين العوامل الأكثر أهمية التي تؤثر على النمو الاقتصادي(Morina et al., 2023, PP. 175-176)31.

ينبغي للحكومة أن تخلق بيئة جيدة للنمو الصناعي من خلال:

- توفير بيئة استثمارية مواتية من خلال إزالة الجمود البنيوي الموجود في الاقتصاد لتشجيع الأنشطة الصناعية.

---

[28] Ojugbele, H., &Khumalo, M. (2018). Addressing infrastructural challenges to local economic development in Kwazulu-Natal province, South Africa: An investigation of the causes and impacts of projects' overrun. *The Business & Management Review, 9(*4), 319-325

[29] Panth, P. (2020). *Economic Development: Definition, Scope, and Measurement*. In No Poverty, Encyclopedia of the UN Sustainable Development Goals, (pp. 1-13). Cham: Springer.

[30] Abdikeev, N. M., Bogachev, Y. S., & Bekulova, S. R. (2019). Investment potential of the manufacturing industry. *Financ. Theory Pract, 23*, 24-42.

[31] Morina, F., Misiri, V., & Gashi, F. (2023). Long-term relationship between investment and economic growth: a cointegration analysis of OECD countries. *European Journal of Government and Economics (EJGE), 12*(2), 175-195.

- توفير إمدادات مستقرة من الطاقة، وطرق جيدة لنقل البضائع والأشخاص، ونظام قانوني وظيفي، وأمن الأرواح والممتلكات، والمرافق الأساسية وما إلى ذلك.
- توفير آلية حوكمة جيدة وإطار قانوني جيد لحماية حقوق الملكية.
- تحسين البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة إمدادات الكهرباء والتعليم الوظيفي، وهذا من شأنه أن يقلل من تكلفة الإنتاج.
- تحسين نشر التكنولوجيا وجعل المصنعين السنغاليين أكثر قدرة على المنافسة.
- تحسين جودة عمليات العمل وتمويل الشركات (وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم).
- مكافحة الفساد وتحسين الإطار التنظيمي بشكل أكبر لتقليل تكاليف تشغيل الشركات Ndiaya & Lv, (2018, PP. 2083–2084)32.

يعد الاستثمار المباشر هو أحد الآليات المناسبة لتعزيز النمو الاقتصادي وخاصة بالنسبة لدول العالم الثالث، حيث تسهل تدفقات الاستثمار المباشر نقل التكنولوجيا وتحفيز الإنتاج في الصناعات المحلية من خلال تأثيرات الربط التي تؤدي إلى زيادة الصادرات للبلد المتلقي، كما يسهل الاستثمار الأجنبي المباشر تنمية رأس المال البشري وفرص العمل للسكان الأصليين مما يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل المتاح والقوة الشرائية في الاقتصاد، علاوة على ذلك، من خلال جلب الشركات الأجنبية إلى البلاد، يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر المنافسة والابتكار مما يحفز النمو الاقتصادي(MWITTA, 2022, PP. 15–16)33.

[32] Ndiaya, C., & Lv, K. (2018). Role of industrialization on economic growth: the experience of Senegal (1960-2017). *American Journal of Industrial and Business Management*, *8*(10), 2072-2085.

[33] MWITTA, N. Z. (2022). *Impact of foreign direct investment on economic growth* (Unpublished Doctoral dissertation, KDI School).

التوصيات:

- تقديم حوافز ضريبية وتخفيضات للشركات التي تستثمر في الأصول الرأسمالية.
- إنشاء صناديق استثمارية حكومية لدعم الاستثمارات الصناعية في القطاعات ذات الأولوية.
- تحسين البنية التحتية وتوفير الأراضي الصناعية المدعومة لتشجيع الاستثمار الصناعي.
- ضمان توافر التمويل الكافي للشركات الصناعية، خاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير أسواق رأس المال لتسهيل الوصول إلى التمويل طويل الأجل.
- تعزيز الإقراض القائم على الأصول وتوسيع نطاق التمويل البديل للشركات الصناعية.
- إنشاء منصات تجمع بين المستثمرين الصناعيين والمؤسسات المالية.
- توفير المعلومات والبيانات الشاملة حول الاستثمار الصناعي والفرص التمويلية.
- تطوير برامج التدريب والتوجيه لمساعدة الشركات الصناعية على الوصول إلى التمويل.
- تطوير سياسة صناعية شاملة تحدد القطاعات ذات الأولوية للاستثمار الصناعي.
- توفير بيئة تنظيمية مستقرة ومتوقعة للاستثمارات الصناعية.
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتمويل الاستثمارات الصناعية الكبرى.
- إنشاء نظام لمتابعة وتقييم تأثير سياسات وتدابير الاستثمار الصناعي.
- إجراء دراسات دورية لتحديد المجالات التي يمكن فيها تحسين العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الاقتصادي والنظام المالي.
- تعديل السياسات والتدابير حسب الحاجة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

الخاتمة

أثبتت الدراسة أن الاستثمار الصناعي له علاقة إيجابية قوية مع كل من النمو الاقتصادي والنظام المالي. من خلال توفير التمويل للشركات وخلق فرص الاستثمار، يمكن للاستثمار الصناعي المساهمة في النمو الاقتصادي وخلق الوظائف، كما أنه يدعم النظام المالي من خلال خلق الطلب على الخدمات المالية وتعزيز الاستقرار المالي، تُعتبر هذه العلاقة مترابطة ومتكاملة، حيث يعتمد الاستثمار الصناعي على النظام المالي من أجل التمويل، بينما يدعم الاستثمار الصناعي النظام المالي من خلال خلق فرص الاستثمار وتعزيز الاستقرار، تلعب الحكومات دورًا مهمًا في دعم كل من الاستثمار الصناعي والنظام المالي من خلال توفير الحوافز والتنظيم.

كما نجحت الدراسة في إلقاء الضوء على الآثار طويلة المدى، حيث يمكن للاستثمار الصناعي أن يكون له آثار إيجابية طويلة المدى على النمو الاقتصادي والنظام المالي. من خلال زيادة رأس المال الإنتاجي للاقتصاد، يمكن للاستثمار الصناعي زيادة الإنتاجية والأجور ومستويات المعيشة. كما أنه يمكن أن يخلق فرصًا جديدة للاستثمار والابتكار، والآثار القطاعية، حيث أنه لا يتأثر النمو الاقتصادي والنظام المالي بالاستثمار الصناعي بشكل موحد، يمكن لبعض القطاعات، مثل التصنيع والتكنولوجيا، أن تستفيد بشكل خاص من الاستثمار الصناعي، بينما قد يكون لقطاعات أخرى، مثل الزراعة والموارد الطبيعية، تأثيرات أقل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

إبراهيم، محمد عباس محمد علي. (2023). أثر نمو القطاع الصناعي على النمو الاقتصادي في مصر 1992–2020. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 53(3)، 123–170.

بن حمادة، حنان؛ بن نصيب، عبدالرحمن. (2024). ضمانات تفعيل الاستثمار الصناعي من خلال العقار الصناعي في ظل القانون 22–18 المتعلق بالاستثمار. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 11(2)، 910–931.

مولوة، نراد؛ مزيود، إبراهيم. (2020). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاع الصناعي بالجزائر. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 6(2)، 251–271.

القرشي، شيماء حاسن. (2021). القطاع الصناعي ودوره في نمو الاقتصاد الماليزي. مجلة رماح للبحوث والدراسات، (55)، 325–350.

طالم، علي؛ كافي، فريدة. (2017). جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني: تسليط الضوء على الفترة 2002–2016. مجلة منتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، (2)، 253–266.

أحمد، هبة السيد محمد سيد؛ عفيفي، محمد صلاح يوسف. (2017). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية القطاع الصناعي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة "1990–2014". مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 11(1)، 117–161.

الفقي، محمد سعد أبو الفتوح. (2019). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي المصري: دراسة قياسية. مجلة الشروق للعلوم التجارية، (11)، 333–355.

المقطوف، آمال أمحمد. (2018). دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي في السعودية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 9(1)، 530–547.

عبدالجواد، راضي السيد؛ الرسول، أحمد أبو اليزيد. (2021). فرضيات كالدور ودور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 23(1)، 63–92.

عماني، لمياء؛ حقيقة، محمد؛ مسغوني، منى. (2022). دور صناديق الاستثمار المسؤول اجتماعيا في تعزيز النظام المالي المستدام. مجلة التنمية الاقتصادية، 7(2)، 17–31.

شرف، سمير؛ الصائغ، وجد رفيق. (2020). أثر بعض مؤشرات النظام المالي على النمو الاقتصادي في سورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 42(6)، 355–374.

محمد، نورة؛ علي، باكرية. (2017). دور النظام المحاسبي المالي في ترشيد قرارات الاستثمار بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن الجلفة–. مجلة سوسيولوجيا، 1(3)، 270–284.

الأشقر، خالد محمد محمود. (2018). التمويل الإسلامي كبديل لتمويل المشاريع الصناعية في قطاع غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين.

إسماعيل، محمد؛ محمود، جمال قاسم. (2021). أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية. دراسات اقتصادية، (9)، 1–22.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abdullaevich, M. M. (2020). The basic concepts of investment and its importance. JournalNX, 6(06), 193-196

Pathshala. (2024). FINANCIAL MARKETS AND INSTITUTION. ASICS OF INVESTMENT, NATURE AND SCOPE OF INVESTMENT ANALYSIS, ELEMENTS OF INVESTMENT AND AVENUES OF INVESTMENT. Retrieved from https://epgp.inflibnet.ac.in/epgpdata/uploads/epgp_content/S000006CO/P000398/M010467/ET/1455606425COM_P14_M1_ETEXT.pdf

Galeza, T., & Chan, J. (2017). What Is Direct Investment? Back To Basics: Economic Concepts Explained, 20, 20-21.

Majeed, A., Jiang, P., Ahmad, M., Khan, M. A., & Olah, J. (2021). The Impact of Foreign Direct Investment on Financial Development: New Evidence from Panel Cointegration and Causality Analysis. Journal of Competitiveness, 13(1), 95-112.

Sun, S. H., Wang, A., & Yu, H. (2021). Analysis of financial development and industrial structure transformation. In E3S Web of Conferences (Vol. 235, p. 02080). EDP Sciences.

Bianchi, P., & Labory, S. (2016). Industrial change, financial system and coherent industrial policy. Revue d'economie industrielle, (154), 207-226.

Van Hung, P. (2016). The impact of industrial zone investment and development on the land loss people's incomes. International Journal of Economics, Commerce & Management, IV(12), 330-342.

Vinh, N. T. (2019). The impact of foreign direct investment, human capital on labour productivity in Vietnam. International Journal of Economics and Finance, 11(5), 97-102.

Chaurasia, P. (2017). 'A Study of Investment Objectives of Individual Investors'. International Journal of Research in Finance and Marketing (IJRFM), 7(6)., 131-142.

Grove gallery. (2023). WHY INVEST? TOP 10 BENEFITS OF INVESTMENTS. Retrieved from https://grovegallery.com/why-invest-top-10-benefits-of-investments/

open.lib.umn.(2024). investment and the Economy. Retrieved from https://open.lib.umn.edu/principleseconomics/chapter/29-3-investment-and-the-economy/

Department of Foreign Affairs and Trade. (2024). The benefits of foreign investment. Retrieved from https://www.dfat.gov.au/trade/investment/the-benefits-of-foreign-investment

Pettinger, T. (2019). Investment and economic growth. Retrieved from https://www.economicshelp.org/blog/495/economics/investment-and-economic-growth/

Saylordotorg. (2024). Investment and the Economy. Retrieved from https://saylordotorg.github.io/text_principles-of-economics-v2.0/s32-03-investment-and-the-economy.html

tutor2u.(2024). Investment. Retrieved from https://www.tutor2u.net/economics/topics/investment

Hassett, K. (2024). Investment. Retrieved from https://www.econlib.org/library/Enc/Investment.html

Calimanu, S.(2021). Benefits And Advantages Of Foreign Direct Investment. Retrieved from https://researchfdi.com/resources/articles/benefits-fdi-foreign-direct-investment/

CRS.(2022). Introduction to U.S. Economy: Business Investment. Retrieved from https://sgp.fas.org/crs/misc/IF11020.pdf

First, N. (2024). THE BENEFITS OF INVESTING IN DEVELOPING COUNTRIES. Retrieved from https://borgenproject.org/benefits-of-investing-in-developing-countries/

Builtink. (2024). The Benefits Of Industrial Property Investment and What To Consider. Retrieved from https://.com/the-benefits-of-industrial-property-investment-and-what-to-consider/

Yong (2021). Why industrial development matters now more than ever before. Retrieved from https://iap.unido.org/articles/why-industrial-development-matters-now-more-ever

Kenh, S., & Wei, Q. (2023). Industrial impact analysis of foreign direct investment on economic development in Cambodia. Journal of Business and Socio-Economic Development, 1-17.

Roelans, G. (2023). Investments in Least Developed Countries are key to sustainable development Retrieved from https://www.ilo.org/resource/article/investments-least-developed-countries-are-key-sustainable-development

Ross, S. (2024). How Capital Investment Influences Economic Growth. Retrieved from https://www.investopedia.com/ask/answers/032615/how-does-total-capital-investment-influence-economic-growth.asp

RBF. (2024). Investment and Economic Growth. RESERVE BANK OF FIJI ECONOMIC FOCUS. Retrieved from https://www.rbf.gov.fj/wp-content/uploads/2019/06/NA2004_11.pdf

Helalat, B. A. K. M. A., & Al Khattab, S. A. (2016). Industrial Investment in Ma'an Governorate, Obstacles, Opportunities and Successful Projects. Journal of Economics and Sustainable Development, 7(22), 85-95.

Weiss, M. & Clara, M. (2016). Unlocking domestic investment for industrial development. UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION, Vienna.

Bakari, S., & Mabrouki, M. (2017). The impact of domestic investment in the industrial sector on economic growth with partial openness: Evidence from Tunisia, MPRA, 1-20.

Paaca, N. M. (2021). Investment and the Importance of Investment in the European Economy-Comparative Analysis. Ovidius University Annals, Economic Sciences Series, 21(2), 453-460.

Suhab, S. (2024). The Importance of Investment in Developing Regional Competitiveness and Its Contribution Toward Sustainable Development. PROIROFONIC, 1(1), 131-139.

Wilkes, G. (2022). Business investment Not just one big problem. Institute for government, England

São Marcos, S. V. (2019). The impact of public investment on private investment in 21 OECD countries over the period 2000-2017 (Master's thesis, ISCTE-Instituto Universitario de Lisboa (Portugal)).

Jeyadevi, C. (2021). TYPE OF INVESTMENT. Research Trends in Multidisciplinary Subjects, 2, 46-49.

Picardo, E, Smith, A., & EIchler, R. (2024). Investing Explained: Types of Investments and How to Get Started. Retrieved from https://www.investopedia.com/terms/i/investing.asp

Jones, E. (2022). Investing in the Industrial Sector. Retrieved from https://www.edwardjones.com/sites/default/files/acquiadam/2022-07/investing-in-the-industrial-sector.pdf

Mukhtorovna, N. D., &Mukhtorovich, N. M. (2020). The Important Role Of Investments At The Macro- And Microlevels. Economics, 2(45), 8-10.

Kozuń-Cieślak, G. (2020). Does the efficiency of public investment in human capital affect the country's economic development?Prace Naukowe Uniwersy tetu Ekonomicznego we Wrocławiu, 64(10), 43-54.

Magombeyi, M. T., &Odhiambo, N. M. (2017). Foreign direct investment and poverty reduction. Comparative Economic Research, 20(2), 73-89.

Tsaurai, K. (2018). Investigating the impact of foreign direct investment on poverty reduction efforts in Africa. RevistaGalega de Economia, 27(2), 139-154

Susic, I., Stojanovic-Trivanovic, M., &Susic, M. (2017). Foreign direct investments and their impact on the economic development of Bosnia and Herzegovina. IOP Publishing, 200, 1-16.

Belloumi, M., &Alshehry, A. (2018). The impacts of domestic and foreign direct investments on economic growth in Saudi Arabia. Economies, 6(1), 1-18.

Mamingi, N., & Martin, K. (2018). Foreign direct investment and growth in developing countries: Evidence from the countries of the Organisation of Eastern Caribbean States. CEPAL Review, 124, 79-98.

Belyaev, G.I., Kosyakova, I.V., Forrester, S.V., Ustinova, G.H. (2018, December 6-8). Identification Of Ways To Improve Economic Security And Economic Growth Of Russia. International Scientific Conference "Global Challenges and Prospects of the Modern Economic Development", Vladivostok, Russia, 1-8.

Azam, M., Haseeb, M., Samsi, A., &Raji, J. O. (2016). Stock market development and economic growth: Evidences from Asia-4 countries. International Journal of Economics and Financial Issues, 6(3), 1200-1208.

Ojugbele, H., &Khumalo, M. (2018). Addressing infrastructural challenges to local economic development in Kwazulu-Natal province, South Africa: An investigation of the causes and impacts of projects' overrun. The Business & Management Review, 9(4), 319-325.

Panth, P. (2020). Economic Development: Definition, Scope, and Measurement. In No Poverty, Encyclopedia of the UN Sustainable Development Goals, (pp. 1-13). Cham: Springer.

Abdikeev, N. M., Bogachev, Y. S., & Bekulova, S. R. (2019). Investment potential of the manufacturing industry. Financ. Theory Pract, 23, 24-42.

Morina, F., Misiri, V., & Gashi, F. (2023). Long-term relationship between investment and economic growth: a cointegration analysis of OECD countries. European Journal of Government and Economics (EJGE), 12(2), 175-195.

Ndiaya, C., & Lv, K. (2018). Role of industrialization on economic growth: the experience of Senegal (1960-2017). American Journal of Industrial and Business Management, 8(10), 2072-2085.

MWITTA, N. Z. (2022). Impact of foreign direct investment on economic growth (Unpublished Doctoral dissertation, KDI School).

Menshikov, A. V., Kalabashkina, Y. V., & Zverev, S. A. (2015). Investment as a factor of economic growth. Mediterranean Journal os Social Sciences, 6.